BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

المشكلة السكانية في مصر

أنيسة حسونة:

اسمحوا لي أن أشكر مكتبة الإسكندرية على الفرصة الجميلة التي أتاحتها لي لإدارة هذا الحوار، واسمحوا لي بتقديم نفسي: أنا أنيسة عصام حسونة مدير عام منتدى مصر الاقتصادي الدولي. ويشرفني أن أقدم محاضرنا اليوم الأستاذ الدكتور ماجد عثمان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وهو أيضًا مدير مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو أيضًا رئيس الفريق البحثي لتقرير الحالة السكانية في مصر، وهو عضو المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي، وهو أحد الخبراء المرموقين في الدراسات الإحصائية والسكانية، ويعمل كأستاذ زائر ببرنامج الماجستير في التخطيط الصحي والدراسات السكانية بجامعة الخليج العربي بالبحرين، ويتمتع بخبرة طويلة ومكثفة في الاستشارات مع الهيئات الدولية والحكومية وغير الحكومية في الدراسات السكانية والاجتماعية إلى جانب دعم القدرات المؤسسية من خلال تصميم وتقديم البرامج التدريبية في مجالات متنوعة.

تشمل أنشطته العديد من اللجان الوطنية منها المجموعة الوزارية للتنمية البشرية والمكتب الفني واللجنة الاستشارية بوزارة التعليم العالي ومجلس جامعة مصر الدولية. وقد عمل سابقًا مديرًا للمركز الديموجرافي بالقاهرة كما كان أستاذًا للإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وأستاذًا بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ومنسقًا للبرنامج التدريبي الإقليمي حول أساليب البحث العلمي واستخدامها في السكان والصحة مع التركيز على قضايا العالم العربي، وهو ما ينظمه مركز البحوث بالجامعة الأمريكية بالقاهرة سنويًّا بدعم عدد من المؤسسات الدولية. وقد حصل الدكتور ماجد عثمان على درجتي الماجستير والدكتوراة في الإحصاء الطبي من جامعة

كيس ويستن ريزرف بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى درجة الماجستير في الإحصاء السكاني من جامعة القاهرة، كما أن له العديد من الكتب والمقالات والأوراق البحثية.

يحدثنا الدكتور ماجد عثمان اليوم عن "المشكلة السكانية في مصر"، والحقيقة أن الانفجار السكاني مشكلة فلسفية معقدة لأنها تتصل وتتقاطع مع الكثير من القضايا المتعلقة بالتنمية والتعليم والبيئة والدين والتقاليد والثقافة. وفي إحدى مقولات الاقتصادي الشهير كينز قال: "إن الأحداث العظمى في التاريخ ترجع إلى تغييرات سكانية". والقنبلة السكانية بطيئة الاشتعال ولكنها تهدد بدون أي شك الأمن والاستقرار، ومن الممكن أن تجعل من جهود التنمية الاقتصادية مجرد أسطورة. والمشكلة السكانية ليست فقط داخلية، ولكنها من الممكن أن تسبب نزاعات وصراعات بين الدول مرتفعة الكثافة السكانية ودول جوارها من خلال الهجرة والمطالبة بحقوق الإقامة والمواطنة. وبينما تتراجع زيادة السكان في العالم المتقدم، فإنها مازالت مرتفعة في العالم العربي الذي تصل معدلاته ٣,٥% أو ما يعادل أربعة أطفال في الأسرة. وإذا تحدثنا عن مصر، فإن عدد السكان في مصر يفوق ٧٥ مليون نسمة، وتستقبل مليون طفل كل تسعة أشهر، وبالتالي يتوجه مليون شاب إلى سوق العمل تقريبًا كل عام. ولا أريد أن أكون متشائمة عندما أقول إن هذه الزيادة تنسف جهود التنمية الاقتصادية، ولكنها لا شك تؤثر سلبًا عليها، لأنه إذا كانت مساحة مصر تبلغ حوالي مليون كيلومتر مربع، فالمساحة الصالحة حاليًّا للحياة وللاستثمار تصل إلى حوالي ٦٠ ألف كيلومتر مربع فقط. والمسألة لا تتعلق بالعدد فقط، ولكن بنوعية هذا العدد، إن هذا العدد معظمه من الشباب الذي يفتقر في كثير من الأحيان إلى التدريب والتوجيه اللازم للاستفادة منه في سوق العمل وبالتالي يهدد الاستقرار المجتمعي لأن البطالة تؤدي إلى التأثير على مسائل أخرى. وفي رأيي أن ما يسمى بالتربية قد فشل في خدمة التنمية، بمعنى أن مناهج التدريب والتعليم والتربية لم تستطع الاستفادة من هذا العدد الذي يمكن في نظر البعض أن يكون نعمة بالشكل اللائق لتحقيق جهود التنمية الاقتصادية.

وفي النهاية، نحن نتحدث عن أرقام في النمو الاقتصادي، ونتحدث عن زيادة في الإنتاج وفي الخدمات وفي البنية الأساسية، وإذا لم يسبق ذلك اهتمام بالاستثمار في التنمية البشرية، فنحن نواجه مشكلة عميقة، يجب أن يكون هناك استثمار في الإنسان وفي بيئته وقدراته ومشاركته السياسية، وإذا لم يحدث ذلك، ينتج عنه بيئة متقشفة، ثم يأتي التزمت الديني والتشنج السياسي ويختطفان هذه المجموعات من الشباب خارج نطاق العمل في الدولة، فما العمل في ذلك؟ يسعدني أن من سيجيب عن هذا السؤال هو الدكتور ماجد عثمان.

ماجد عثمان:

أشكر الأستاذة أنيسة حسونة على هذا التقديم الوافي، كما أتقدم بالشكر لمكتبة الإسكندرية على دعوتي للمشاركة في منتدى الحوار بالمكتبة، وأعتقد أن المكتبة في عمرها القصير نجحت في إثارة الكثير من القضايا بشكل يتسم بالحرية والديمقراطية التي لم نكن نألفها في مصر. وأنا سعيد بوجودي للحديث عن المشكلة السكانية لأنه موضوع مهم، وأبدأ بالتساؤل: هل نحن نعاني حقًّا من مشكلة سكانية؟ هل هذا السؤال لايزال مطروحًا؟ هل المشكلة الموجودة في مصر موجودة أيضًا في دول أخرى أم لا؟ هل هناك مؤامرة دولية على مصر فيما يتعلق بالسكان حتى نقلل سكاننا وننقرض؟ ما دور البُعد الديني والاجتماعي والثقافي في هذه القضية؟

مثلما نعرف جميعًا تعتبر الثروة البشرية هي المحرك الأساسي لأي جهد من جهود التنمية، ومن ثَم تتجلى ضرورة العمل على الارتقاء بخصائص الإنسان وإكسابه المهارات والمعارف التي أصبحت مطلوبة في المنافسة العالمية، وبدون ذلك فإن أية انطلاقة تأملها مصر أو تتطلع إليها ستكون صعبة. ولابد أن تأخذ الرؤية المتكاملة للمشكلة السكانية ثلاثة أبعاد، البُعد الأول هو النمو السكاني في مصر والذي يرتبط به أمر مهم يتفاعل معه وهو البعد الثاني الذي يتعلق بالتوزيع الجغرافي غير المتوازن؛ حيث إنه من إجمالي مساحة مصر البالغة مليون كيلومتر مربع يشغل السكان حيز ٦٠ ألف كيلومتر مربع أي ٦% من المساحة الكُلية. وقد يتبادر حول هذه النقطة تساؤل حول إمكانية غزو الصحراء وتعميرها مع الاحتفاظ بالزيادة السكانية، ومدى إمكانية تحقيق ذلك في ضوء المتغيرات الحالية. أما البعد الثالث فهو الذي يتعلق بالخصائص السكانية والذي يتضمن المستوى التعليمي ومستوى الصحة وإنتاجية المواطن المصري، ويتفاعل كل ذلك مع النمو السكاني بالمعنى الذي يجعل هذه العوامل تؤثر في النمو السكاني وتتأثر به.

إن الزيادة السكانية في حد ذاتها ليست بالضرورة شرًّا، وإنما يجب أن تتواءم مع أمرين: الموارد الطبيعية المتاحة وقدرة المجتمع على توفير نوعية الحياة الملائمة، بمعنى أن يستطيع المجتمع أن يقدم لهؤلاء السكان نوعية جيدة من الحياة وأن تستطيع الموارد الطبيعية أن تلبي متطلبات هذه الزيادة. وعندما نتحدث عن الموارد، نجد أن المورد الرئيسي في الحياة هو المياه، ثم بعد ذلك الأرض الزراعية ثم تليها بعد ذلك بقية الموارد. والخدمات المطلوبة من المجتمع هي المسكن والتعليم والرعاية الصحية ... إلى آخره. يجب أن تكون الزيادة السكانية في الحدود التي تسمح للمجتمع المصري بالارتقاء بخصائص أبنائه حتى يكونوا قادرين على المنافسة العالمية، كما يجب أن تسمح بخلق فرص عمل منتِجة لهم تسمح بتلبية تطلعات المواطن المتزايدة في نوعية حياة أفضل، ومن المؤكد أن التطلعات اليوم مختلفة

ليس عن عشرين أو ثلاثين عامًا سابقة ولكن عن خمس سنوات سابقة، إن التطلعات تتزايد بسرعة نتيجة اتجاه المجتمع العالمي إلى استهلاك أكبر ونمط حياة أكثر رقيًّا؛ وبالتالي توجد متطلبات كثيرة أصبحت جزءًا من المنظومة القِيَميَّة عند الإنسان المصري وعند غيره.

وعندما ننظر إلى التطور السكاني في مصر، سنجد أن عدد سكان مصر في عام ١٩٠٠ كان يبلغ حوالي ١٠ ملايين نسمة، وفي عام ١٩٥٠ كان حوالي ٢٠ مليون نسمة، أي أننا تضاعفنا في خمسين عامًا، أما في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد زاد عدد السكان من ٢٠ مليون إلى حوالي ٦٥ مليون نسمة، أي أننا تضاعفنا ثلاث مرات في فترة خمسين عامًا من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٠. إن المنحنيات الإحصائية تشير إلى ارتفاع مستمر في الزيادة السكانية، وقد حدث ذلك لكثير من الدول النامية نتيجة لأنه في فترات معينة في بداية القرن العشرين كان معدَّل المواليد مرتفعًا وكذلك معدَّل الوفيات، وبالتالي كان الفارق بسيطًا، لكن بدءًا من النصف الثاني من القرن العشرين، بدأت كثير من الأمراض المعدية والتي كانت تتسبب في ارتفاع معدلات الوفاة تتضاءل وظهرت الكثير من العلاجات والأدوية، وأدى ذلك في النهاية إلى انخفاض معدَّل الوفيات مع ثبات معدَّل المواليد أو اتجاهه للانخفاض بمعدل أقل من الانخفاض الذي طرأ على معدلات الوفيات.

تقوم مصر بعمل تعدادات كل عشر سنوات، وفيما بين تعدادي عام ١٩٧٦ و١٩٨٦ ارتفع عدد السكان في مصر بنحو ١٢ مليون نسمة، وفي السنوات العشر التي تلتها ارتفع عدد السكان بمقدار ١١ مليون نسمة، وفي السنوات العشر الأخيرة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦ ارتفع عددهم بمقدار ١٣,٣ مليون نسمة، أي ١,٣ مليون نسمة كل سنة. ولو نظرنا إلى الزيادة النسبية، سنجد أن عدد السكان في مصر قد زاد بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ بنسبة ٣٢%، وبين عامي ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦ بنسبة ٢٢,٩%، مما كان مؤشرًا لاستقرار عدد السكان عند عدد معين، ولكن فوجئنا في السنوات العشر الأخيرة بزيادة مماثلة للزيادة التي سبقتها؛ وهذا معناه أننا في مصر نزيد بنفس المعدلات منذ عشرين عامًا. في حين أن دولاً نامية أخرى عديدة نجحت في السنوات العشر الأخيرة في تخفيض معدَّل الزيادة السكانية بشكل كبير. والسؤال هو: هل هذا معدَّل كبير أم معقول؟ هل نطمئن له أم نخاف منه؟ هذا هو ما سنحاول توضيحه.

عندنا تصور للمستقبل حتى عام ٢٠٣٠، وهذا التصور يقول إنه إذا استمر الوضع الراهن على ما هو عليه، فإن هذا معناه أن عدد السكان سوف يتجاوز في عام ٢٠٣٠ مائة وعشرين مليون نسمة، ولنا أن نتصور هذا الفارق الكبير بين عدد السكان الحالي في عام ٢٠٠٨ (٧٥ مليون نسمة)

وعدد السكان في عام ٢٠٣٠ (١٢٠ مليون نسمة)، ويدور هنا الكثير من التساؤلات حول: أين سيسكن هذا العدد؟ وكيف سيأكل؟ وكيف سيلتحق بالتعليم؟ وكيف سيتلقَّى العلاج؟ وماذا سيكون شكل طوابير الخبز في هذا الزمن؟.. وغير ذلك من الكثير من القضايا التي نعاني منها والتي لابد أن نفكر فيها بشكل جديّ. وإذا استطعنا تخفيض معدلات المواليد فإننا في جميع الاحتمالات سوف نصل إلى ١٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠، ولكن الهدف ألا نصل إلى ١٢٠ مليون نسمة، ويكفينا أن نصل إلى ١٠٠ مليون نسمة، وليُعِن الله مصر على التعامل مع هذا العدد الكبير من السكان. إن هناك قوة دافعة للنمو السكاني لأن هناك عددًا كبيرًا من الشباب، وحتى لو اكتفت كل أسرة بطفلين، فإن العدد سوف يصل في جميع الأحوال إلى ١٠٠ مليون نسمة، أما إذا استمر المعدل المرتفع للإنجاب فإن العدد سيصل إلى رقم مخيف لا نريد الوصول إليه وهو ١٢٠ مليون نسمة.

ويبلغ عدد المواليد في مصر ١,٨ مليون مولود سنويًّا أي أن العدد يقترب من مليوني طفل سنويًّا، مع الوضع في الاعتبار أن عدد السكان في مصر يبلغ حوالي ٧٥ مليون نسمة. دعونا نلقي نظرة على الدول الأخرى في العالم، وأشير هنا إلى أن إجمالي عدد المواليد في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا مجتمعين لا يزيد كثيراً عن عدد المواليد السنوي في مصر، كما أن عدد المواليد في ألمانيا واليابان مجتمعين يصل إلى ١,٨ مليون مولود سنويًّا، ويبلغ عدد سكانهما معًا ٢١٠ ملايين نسمة.

وإذا انتقلنا إلى دول عربية ولننظر إلى دول المغرب العربي نجد أن المغرب والجزائر وتونس معًا يبلغ عدد سكانها مجتمعين تقريبًا ٧٥ مليون نسمة أي نفس عدد السكان في مصر، ويبلغ إجمالي عدد المواليد عندهم ١,٦ مليون مولود سنويًّا بمعنى أن عدد إنجابهم يقل عن مصر بـ٢٠٠ ألف مولود، ولكم أن تتخيلوا انخفاض العدد في مصر بهذا المعدَّل وتأثير ذلك على كافة مشكلاتنا وأبرزها التعليم وكثافة الفصول، ولا أقول إن هذا هو كل شيء لإصلاح التعليم ولكنه على الأقل يجعلنا نقطع منتصف الطريق.

وفي تركيا يبلغ عدد السكان ٧٤ مليون نسمة، وعدد المواليد ١,٤ مليون مولود سنويًّا، أما المفاجأة ففي إيران التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٧٥ مليون نسمة مثلها مثل مصر لكن يبلغ معدل مواليدها السنوي ١,٣ مليون مولود. وما أود قوله سواء كنا نتحدث عن ألمانيا واليابان المتبنيتين لمناهج غربية وتحكمهما قيم مختلفة وليس لديهما تفضيل لعدد كبير من الأطفال والعزوة، أو كنا نتحدث عن المغرب والجزائر وتونس وهي دول عربية إسلامية، أو عن تركيا وهي دولة إسلامية ولكنها ليبرالية، أو عن إيران وهي دولة متحفظة من الناحية الدينية يقل معدَّل مواليدها السنوي

بمقدار نصف مليون طفل عن مصر، فإن تخفيض عدد المواليد هو ما اتفقت عليه هذه الدول على اختلافها.

ولو نظرنا إلى الزيادة السكانية المتوقعة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٥٠ في التقديرات الصادرة عن مؤسسة أمريكية شهيرة وهي مكتب السكان المرجعي Population Reference Bureau والتي تقوم بإجراء تحليلات سكانية لدول العالم، تقول توقعاتها إن عدد السكان في مصر سوف يزيد بمعدَّل ٦٧% في هذه الفترة، وإن ماليزيا سوف تزيد بنسبة ٥١%، والجزائر سوف تزيد بنسبة ٤٨%، والمغرب سوف تزيد بنسبة ٤٣%، وإندونيسيا بنسبة ٢٦%، أما تركيا فسوف يزيد عدد سكانها بمقدار ٢٣%. بمعنى أن الزيادة السكانية المتوقعة في مصر. هي أعلى زيادة في هذه المجموعة من الدول التي تتميز بكونها دولاً نامية وإسلامية وتتشابه ظروفها مع مصر وتشير هذه الدراسة إلى أن التقارب الحالي في العدد بين سكان مصر وتركيا وإيران ومجموعة المغرب العربي سيتحول مع مرور الوقت لتزيد مصر بحلول عام ٢٠٥٠ عن تركيا بحوالي ٣٠ مليون نسمة وعن إيران بحوالي ٢٥ مليون نسمة وعن دول المغرب العربي بحوالي ٢٠ مليون نسمة.

والسؤال الآن: ما هي تبعات هذه الزيادة السكانية؟ ما الذي سيترتب عليها؟ إن الفجوة بين عدد السكان المستهدف والعدد المتوقع للسكان في مصر يبلغ حوالي ٧ ملايين نسمة، وسوف يزيد إلى ١٥ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠٣٠. ويتطلب ذلك استثمارات إضافية ضخمة لتلبية احتياجات السكان من المساكن والمواصلات والطرق ومحطات الكهرباء والمياه والصرف الصحي مما سيشكل ضغطًا هائلاً على الموازنة العامة للدولة وعلى الاستثمارات المطلوب تدبيرها للمحافظة على الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطن المصري الذي لا يحصل عليه الكثيرون حتى الآن في عام ٢٠٠٨. ولدينا الآن في مصر ٥٠% من السكان ليس لديهم صرف صحي، وهو أحد المتطلبات الآدمية الأساسية، وبعد الزيادة المتوقعة، لنا أن نتخيل كيف سيكون الوضع.

ومن المتوقع أن تستمر الزيادة السكانية في إحداث المزيد من النمو العمراني، وكما نعرف فإن زراعة الصحراء مكلِّفة وتحتاج إلى مياه تزداد ندرتها في هذه المناطق بشهادة الجميع. وإذا استمرت مستويات الإنجاب الحالية والتي تصل إلى ثلاثة أطفال في المتوسط لكل أسرة، فإن ذلك معناه تراجع نصيب الفرد في الأرض الزراعية من ٩ أفراد لكل فدان إلى ١٥ فرداً لكل فدان في عام ٢٠٣٠. وما يحدث عالميًّا هو أن مالك الأرض الزراعية عندما يكبر أولاده فإنه يقتطع جزءًا من الأرض لبناء مساكن لهم مما يؤدي إلى تآكل الأرض الزراعية الطينية عالية الإنتاجية، وكما تعلمون

فإن تعويض هذه الأرض بزراعة الصحراء مكلف ويتطلب توفير المياه. ولتعويض هذا الجور على الأرض الزراعية سيكون على المجتمع المصري إضافة ٥ ملايين فدان إلى ٨ ملايين فدان موجودة بالفعل الآن في خلال الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة لمجرد الحفاظ على المعدَّل الحالي من الإنتاج الزراعي، وهذا لا يتطلب فقط استثمارات كثيرة جدًّا، ولكن لا توجد حصة موارد مائية تكفي لري ٥ ملايين فدان إضافية. إن حصة مصر من مياه نهر النيل طبقًا للاتفاقية التي تمت في عام ١٩٥٥ هي ٥٥,٥ مليار متر مكعب، كانت هذه الكمية وقت توقيع الاتفاقية يناظرها ٢٠ مليون نسمة، والآن في عام ٢٠٠٨ نفس الكمية من المياه يناظرها ٧٥ مليون شخص. وبحكم أن مصر هي الدولة الموجودة في المصب، أي في نهاية مجرى النهر، فإن هذا معناه أن حصتها من المياه لن تزيد، بل على العكس، نحن نواجه خطورة أكبر لأن الدول الإفريقية التي يمر بها نهر النيل تحدث بها أيضًا زيادات سكانية وتود الحصول على قدر أكبر من المياه، وغير ذلك من المشكلات الموجودة حول نهر النيل والتي نتمنى في ظلها أن نحافظ على حصتنا الحالية من النهر. وبالتالي فإن زيادة هذه الحصة ستكون صعبة، وبحساب بسيط نجد أنه إذا كانت حصة مصر من مياه نهر النيل تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب، منذ أن كان عدد سكان مصر حوالي ٢٠ مليون نسمة، فإن ذلك يعني أنه كان لكل فرد ٢٧٥٠ مترًا مكعبًا، وعندما أصبح تعداد السكان ٥٥ مليون نسمة أصبح لكل فرد ١٠٠٠ متر مكعب، وفي عام ٢٠٣٠ سيقل نصيب الفرد عن ٥٠٠ متر مكعب. إذن، فإن نصيب الفرد من المياه يقل بشكل واضح جدًّا، ولا يوجد هناك أي تصور لأن تزيد مياه نهر النيل بأية طريقة من الطرق.

وإذا قيمنا منظومة البرنامج السكاني في مصر بعمل تحليل لمواطن القوى والضعف والفرص والتحديات، نجد أن مواطن القوة في الاتجاه السياسي الداعم، حيث إن رئيس الدولة يشير في مناسبات كثيرة إلى تبعات الزيادة السكانية، ويتحدث عن خطورتها. كما أن هناك خبرة متراكمة في المؤسسات الحكومية في التعامل مع الزيادة السكانية، كما أن في مصر مجتمعًا مدنيًّا وجمعيات أهلية بدأت برنامج السكان منذ الخمسينيات. يضاف إلى ذلك حدوث تحول إيجابي في النظام المؤسسي بتشكيل المجلس القومي للسكان، وقد صدر قرار جمهوري بإعادة تشكيل المجلس القومي للسكان برئاسة رئيس الوزراء بعد أن كان برئاسة وزير الصحة والسكان.

أما مواطن الضعف، فهناك ارتفاع في الطلب على الإنجاب من جانب الأسر المصرية، وحتى يمكن تفسير هذا الموضوع أقول إن المتوسط في الأسرة المصرية ثلاثة أطفال، وهذا المتوسط ينتج عنه ١,٨ مليون مولود سنويًّا، وهذا النموذج أعلى كثيرًا من دول أخرى إسلامية أشرت إليها مثل المغرب العربي وماليزيا وإندونيسيا. والنمط المثير للدهشة هو نمط المصريات المتعلمات العاملات اللاتي

لا يقل إنجابهن عن ثلاثة أطفال أيضًا. وما يميز البرنامج المصري للسكان هو عدم وجود أي ضغط على الأسرة في تحديد عدد الأفراد، وهناك نماذج تمت في دولة مثل الصين أجبرت مواطنيها على الاكتفاء بطفل واحد ووقّعت عقوبات على من ينجب أكثر من ذلك، لكن قيم المجتمع المصري لا تسمح بهذا، كما أن القيم الدينية لا تسمح للدولة بالتدخل في تحديد عدد الأطفال بالنسبة لكل أسرة، ومن المفروض أن يُترك هذا القرار لكل أسرة لتحدد لنفسها عدد الأطفال الذي يمكنها أن تعتني به وتربيه وتعلمه بالشكل الذي تراه مناسبًا.

ومن نقاط الضعف أيضًا التي تظهر في معالجة الزيادة السكانية هو التعامل الموسمي مع القضية السكانية بمعنى أنه كلما يحدث شيء نتحدث عن القضية السكانية ثم نصمت ثم نعود إلى الحديث عنها مجددًا وهكذا، بمعنى أنه لا يوجد نوع من الاستمرارية في التعامل مع القضية السكانية. كما أن لدينا مشكلة تتجلى في ضعف المنظومة الصحية في بعض المناطق الريفية وفي العشوائيات، وقد حدث تحسن نسبي في الرعاية الصحية في المناطق الريفية القريبة، أما المناطق الريفية البعيدة فمازالت هناك تحديات للوصول إلى المنظومة الصحية الراقية والمُحكَمة، وهناك تحديات معلوماتية تتمثل في نقص السجلات المنتظمة والدقيقة للأسر بحيث يتم متابعة أفرادها.

وتتركز الفرصة الموجودة لدينا لعلاج المشكلة السكانية في المشاركة المجتمعية التي تقوم على دعم الجهود التطوعية مع إعطاء فرصة للجمعيات الأهلية للعمل على تنفيذ برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، ونحن هنا نتحدث عن برامج للتوعية ولتقديم خدمات تنظيم الأسرة. ولابد أن يكون الشباب هم محط النظر فيما يختص بالحديث عن السكان، لأن الكبار قد أنجبوا بالفعل وانتهى الأمر، لكننا نتحدث عن المستقبل، ومن المهم أن يتم تضمين أهداف سكانية في المشروعات القومية، مثل مشروع توشكى أو شرق التفريعة وغيرهما بحيث نخلخل التركز الكبير الموجود في الوادي ونذهب به إلى هذه المناطق، وألا تكون هذه المناطق قائمة على الزراعة كثيفة رأس المال فقط ولكن تكون كثيفة العمل أيضًا.

أما التحديات التي تواجهنا فتتمثل في التنسيق بين المؤسسات الحكومية، وفي غياب التصنيع المحلي لوسائل تنظيم الأسرة الأساسية، والمصنع الوحيد الموجود في الشرق الأوسط لتصنيع الواقي الذكري موجود في إيران، وهي دولة محافظة جدًّا من الناحية الدينية تقوم بتصنيع وسائل تنظيم الأسرة. أيضًا، فكرة التأمين الصحي الجديد وتضمين برامج تنظيم الأسرة في بنوده بحيث لا نصل لمرحلة نجد فيها أن بعض الأسر الفقيرة التي لا تستطيع شراء وسائل تنظيم الأسرة تعاني من الإنجاب

المتكرر غير المرغوب فيه لأنها لا تستطيع أن تصل إلى خدمات تنظيم الأسرة. أيضًا هناك حزمة تنموية مرتبطة بقضية السكان من ضمنها محو الأمية وعمالة الأطفال وعمل المرأة، إن منع عمالة الأطفال أو الحد منها بشكل كبير سوف يحوِّل الطفل في بعض الأسر الفقيرة من كونه منتجًا إلى كونه عبئًا، ويكون ذلك تمهيدًا لأن يتحول إلى طفل شوارع، وقد رأينا مؤخرًا القضايا الإجرامية التي نُشرت وما يحدث لأطفال الشوارع وعمالة الأطفال، ومن هنا لابد أن يتم التعامل مع قضية عمالة الأطفال بشكل أكثر صرامة حفاظًا على المورد الإنساني الموجود في مصر الذي إذا ما أُحسِنَتْ تربيته وتنشئته فسيكون لذلك نتائج إيجابية على المجتمع في المستقبل.

وهناك عدد من السياسات المقترحة وآليات التنفيذ، تتمثل في ترشيد الطلب على الإنجاب بحيث يكون هدف الأسرة المصرية في بداية حياتها إنجاب طفلين وليس ثلاثة أو أكثر، ولابد أن نزيد الطلب على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال الدعاية التطوعية وليست الإجبارية، لأن هناك دولاً تقوم بتعقيم السكان مما لا يتفق مع القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع المصري، نحن نتحدث عن برامج تطوعية تقوم على اقتناع الأسرة نفسها بأن هذا هو عدد الأطفال المناسب في ضوء أحجام الشقق السكنية ونوعية التعليم الذي تريد توفيره والإمكانيات المتاحة لديهم وصحة الأم. ولابد أن تكون هناك جهود تنموية ذات صلة بارتفاع معدلات الزيادة السكانية، ونحن نتحدث هنا عن مكافحة الأمية والتسرب من التعليم وعمالة الأطفال ومكانة المرأة، ولابد من تفعيل الإطار المؤسسي المسئول عن إدارة البرنامج السكاني، ولابد أن تكون هناك إستراتيجية إعلامية جديدة للتعامل مع هذا الموضوع، ولابد أيضًا من تبني نبرة مختلفة وغير انفعالية في الخطاب الديني الذي يتناول موضوع السكان، إن الثوابت الدينية والشرعية معروفة، لكنها أيضًا يجب أن تأخذ في الاعتبار أن قضية السكان قضية أمن قومي يهدد مصر. إننا اليوم نستورد ٤٠% من القمح، فهل الحل أن نظل في زيادة مستمرة حتى نستورد ١٠٠% ثم نعود لنهتف ضد الإمبريالية وإسرائيل وأمريكا، أم أن نكون حريصين بحيث لا يُصادَر القرار الوطني نتيجة للضغوط السكانية الموجودة في مصر؟

أنيسة حسونة:

نشكر الدكتور ماجد عثمان على هذا العرض الوافي للمشكلة والذي غطى الكثير من جوانبها، خاصة فيما يتعلق بالفرص والتحديات.

عزة أحمد عبد العزيز الطويل (نائب مدير عام التنسيق وتقييم الأداء ومتابعة التشغيل وعضو المجلس المحلي في محافظة الإسكندرية):

أؤكد على ضرورة استخدام النانو تكنولوجي في الطب للحد من المواليد للتغلب على المشاكل الناجمة من زيادة التعداد للحيلولة دون اللجوء للدول العظمى لاستيراد المواد الغذائية والكساء.

ياسر عبد النعيم (كاتب صحفي ومحامٍ):

هل يتفق الدكتور ماجد عثمان معي في أننا بحاجة ماسة إلى إعادة التوزيع الديموجرافي للسكان في مناطق تمثل عمقًا إستراتيجيا لمصر مثل سيناء والسلوم والتي تؤثر فيها الأحداث السياسية؟ ونأخذ أحداث رفح وغزة كنموذج، كما أن إسرائيل تعاني من قلة عدد سكانها البالغ عددهم ٣,٥ ملايين نسمة تقلق مضاجع ٣٠٠ مليون عربي.

محمد أحمد مصطفى (ناشط حقوقي مصري):

ما رأي الدكتور ماجد عثمان في الأزمات التي تطرأ على قطاع الإسكان في مجال الترخيص العشوائي لارتفاع الأدوار مما قد يؤدي إلى انهيار العقارات وآخرها الحادثة الأخيرة لانهيار عمارة لوران؟

نيللي زكي حسين:

إذا لم يكن هناك مفر من الزيادة السكانية الكبيرة، فلماذا لا نفكر بطريقة أخرى تتعلق بمحاولة استغلال واستثمار هذه الزيادة السكانية كما هو في الصين؟ لأنه اتضح من الواقع وبعد مرور حوالي ٣٠ عامًا أنه لا يحدث انخفاض في الزيادة السكانية.

سعيد عبد الفتاح سالم (عميد مهندس أركان حرب بالمعاش):

أرجو توضيح عنصر الفئات العمرية في هذه الدراسة لأنه من الواضح أن الفئات العمرية الشبابية والطفولية في مصر أكبر من غيرها، أيضًا ما يختص بتشجيع التدريب والتعليم والهجرة المنظَّمة إلى كندا أو إلى بعض البلاد التي تعاني من القلة على مستوى السكان، وأخيرًا تفعيل الزيادة السكانية لتحصين الأمن القومي.

محمد محمود (محاسب):

لماذا نسمح بتبوير الأراضي الزراعية والمنطقي أن نزيد من مساحتها لمواجهة الزيادة الطبيعية للسكان؟ كما أنه تم ردم بعض الترع والبحيرات التي كنا نستغلها للثروة السمكية وكان الأولى أن نستفيد بها وبالأرض المحيطة بها للزراعة؟

إسلام يحيى إبراهيم (طالب بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية – قسم العلوم السياسية):

في ظل الأزمة السكانية التي تعاني منها مصر، ماذا تمثل صحراء سيناء في حل هذه الأزمة خاصة وأنها تمثل حوالي ٦% من مساحة مصر الكلية؟ وكيف تسهم الصحراء الغربية في حل هذه المشكلة والتي أرى أنها بسبب انحسار أغلبية السكان في دلتا مصر والوجه البحري؟

خالد الزعفراني (كاتب ومفكر):

أليس عدد السكان هو القوة الإستراتيجية الأولى لنا؟

ماجد عثمان:

تعكس الأسئلة اهتمامًا بالقضية السكانية، وسوف أركز في البداية على الأسئلة التي علقت على علاقة السكان بالأمن القومي، وفي الحقيقة، يتجلى لنا مثال إسرائيل، فهي دولة موجودة في بيئة عربية ويبلغ عدد سكانها حوالي ٥ ملايين نسمة في مقابل عدد سكان جميع الدول العربية الذي يصل إلى ٣٠٠ مليون نسمة، وهنا ننظر إلى قضية الكم والكيف. ودولة مثل فنلندا يبلغ عدد سكانها حوالي ٤ ملايين نسمة، يبلغ الدخل القومي الناتج عن شركة نوكيا أكبر من الدخل القومي لدولة الكويت، بمعنى أن المعرفة والتكنولوجيا أصبحت إضافتها أكبر كثيرًا من البترول المستخرج من الأرض بدون إبداع. ولم تثبت فكرة أن العدد هو الذي يحقق الأمن القومي، وأريد في هذا الصدد العودة إلى التاريخ في بداية عصر الدولة الإسلامية، ومن قراءاتي في التاريخ الإسلامي وجدت أن المسلمين لم ينتصروا في أية معركة وهم كثرة، بل كانوا قلة في كل المعارك المعروفة التي حققوا فيها انتصارات كبيرة، ليس العدد هو الحاكم ولكن النوعية هي الحاكمة، وأعتقد أن هناك العديد من النصوص في التراث الإسلامي تؤكد ذلك، وأرجو ألا ننظر إلى العدد على أنه معيار للأمن القومي لأن هذا غير صحيح، ولم يكن صحيحًا في العصور القديمة عندما لم تكن التكنولوجيا تلعب دورًا كبيرًا، ومن باب أولى فهو ليس صحيحًا الآن. وقد أثيرت عدة نقاط حول سيناء، وأقول إنه من المؤكد أننا ارتكبنا خطأ كبيرًا جدًّا في عدم تعمير سيناء بشكل كبير منذ أن تم استردادها. لكن فيما يختص بمحافظة جنوب سيناء التي تقع في نطاقها مدينة شرم الشيخ والمناطق السياحية المحيطة بها، تضاعف عدد

سكانها في عشر سنوات، بمعنى أنه زاد بنسبة ١٠٠%، وهذه نسبة مرتفعة جدًّا. كذلك محافظة البحر الأحمر زاد عدد سكانها في عشر سنوات بنسبة ٦٠%، وهذه أيضًا نسبة مرتفعة جدًّا، لكن مازالت التنمية في سيناء أقل بكثير مما يجب، وأعتقد أنه من المطلوب أن يزيد التواجد السكاني في سيناء لاعتبارات كثيرة من ضمنها خلخلة الوضع السكاني المزدحم في الوادي، واعتبارات أخرى تتعلق بالأمن القومي، واعتبارات ثالثة تتعلق بتعمير هذه المنطقة.

كذلك، لاحظت أن هناك أفكارًا مشتركة بين أكثر من سؤال تتعلق بأزمات الإسكان وتبوير الأراضي الزراعية وردم البحيرات، وأعتقد أن كل ذلك نتيجة للضغط السكاني، فالمحافظات التي فيها بحيرة مثل البرلس، وتعاني من ضغط سكاني، يكون الردم وسيلة لاستغلال أكبر للأرض للبناء عليها أو استثمارها بشكل معين، وتتوسع الأرض المستخدمة للبناء في مصر بنفس درجة توسع السكان، وهذا منطقي. وقد زاد السكان منذ عام ١٩٨٨ وحتى الآن حوالي ٣٠ مليون نسمة، ولابد أن يجد كل هؤلاء أماكن للسُكنى، ويكون الحل في الاقتطاع من الأراضي الزراعية أو في ردم البحيرات أو إضافة أدوار إلى العمارات حديثة الإنشاء وهي إحدى أهم الظواهر التي تبرز ضغط الطلب على الإسكان، فيرتفع السكان إما رأسيًّا أو أفقيًّا وكلاهما ليسا في مصلحة مصر على المدى الطويل.

وحول مثال الصين، أقول علينا أولاً أن نتساءل هل تقدمت الصين أولاً أم قامت بتخفيض عدد سكانها أولاً؟ مع العلم أن الصين أكبر من مصر في مساحتها بحوالي ٢٠ مرة، وقد بدأت الصين منذ بداية الثمانينيات سياسة عنيفة جدًّا لست من أنصارها وهذه السياسة تجبر كل أسرة على إنجاب طفل واحد فقط، وقد أدى ذلك إلى تخفيض عدد الأطفال، وأصبح في الأسرة طفل واحد مما منح الفرصة للمزيد من الاستثمار في هذا الطفل، و لم تعد هناك ضغوط على منظومة التعليم، و لم يعد هناك إنفاق اجتماعي كبير على الأطفال لأنهم في مرحلة الطفولة لا يكونون منتجين إلا عندما يصلون إلى سن العمل. وكان ذلك أحد العناصر التي أدت إلى الطفرة الكبيرة في الصين، لأن الإنفاق الذي كان يتجه إلى الناحية الاجتماعية أصبح يتجه إلى الاستثمار، وأدى انخفاض عدد الأطفال في الأسرة إلى طفل واحد إلى مزيد من الادخار، ومن هنا، لابد أن ننظر إلى المنظومة الصينية من واقع البداية التي اختارها الصينيون ببرنامج سكاني قوي. ولا أقول إن الزيادة السكانية هي المشكلة الوحيدة، إن الإنتاجية مهمة أيضًا، والصين شعب يعمل وينتج بدرجة من الجدية أكثر بكثير من المصريين.

وحول استخدام النانو تكنولوجي في هذا المجال، أقول إنه بلا شك فإن أي استخدام لأي منتج من منتجات العلم سيكون مفيدًا.

أثيرت نقطة حول الهجرة المنظمة، وفي الحقيقة إنني أتألم كثيرًا عندما يقول أحد إن حل مشكلة مصر السكانية تكمُن في أن نرسل أبناءنا للهجرة إلى الخارج، وذلك لأن الهجرة في حد ذاتها عملية انتقائية، ومن سيهاجر إلى كندا على سبيل المثال فإنه يجب أن يتعلم تعليمًا جيدًا، وهذا معناه أن النخبة المتعلمة والمتميزة من المصريين ستذهب إلى كندا أو إلى غيرها، فماذا ستكون النتيجة؟ إن فكرة الهجرة فكرة مدمرة، وهي في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، وهي خسارة كبيرة للمجتمع المصري، وليست هي الحل بالتأكيد.

وحول السؤال عن الفئات العمرية، أقول إنه عندما تكون معدلات الإنجاب مرتفعة، فإن ٢٠% من السكان تكون أقل من عشر سنوات، ونسبة ٤٠% أقل من ٢٠ عامًا، وهذه النسب تتم إعالتها حتى تنضج وتعتمد على نفسها. والفكرة أن المُعالين إذا لم نستطع أن نستثمر فيهم الاستثمار السليم ونعلمهم تعليمًا راقيا يتحولوا إلى البطالة، أو إلى مواطنين يعانون من الضعف في مستوى التكوين العلمي والعملي والمهاراتي ومن ثم تكون إنتاجيتهم محدودة.

محمد محمود (محاسب):

كان من الأفضل التوسع العمراني بالأرض الصحراوية بإنشاء مدن جديدة وليس على حساب الأرض الزراعية والبحيرات.

أنيسة حسونة:

أرى أن أرقام الزيادة السكانية التي تحدث عنها الدكتور ماجد عثمان بصدد توقعات الأعوام الخمسين المقبلة مرعبة، فهل يرى أن هناك أملاً واقعيًّا أن يكون لبرامج تنظيم الأسرة والسياسات الموضوعة دور في التغلب على هذه المشكلة؟

محمد شريف العباسي (دكتور مهندس – الرئيس التنفيذي لمركز الدراسات العمرانية والتخطيطية بالإسكندرية):

نحن متفقون على الأرقام التي تفضل بذكرها الدكتور ماجد عثمان في محاضرته، لكن الرقم المهم، أنه في عام ٢٠٢٦ سوف يكون في مصر ١٠٠ مليون نسمة، وسوف تكون الطاقة الاستيعابية

للمساحات العمرانية في مصر قد استكفت، وبالتالي فإن ١٥ مليون من هؤلاء سوف يتم تسكينهم على الأرض الزراعية. والنمط السائد بترك من يريد أن يبني في أي مكان يختاره وأن من ينجب يبني فوق أرضه لتسكين أسرته وأبنائه وأحفاده، كل ذلك نمط خاطئ، ويجب أن يتم وضع سياسة تقضي بألا يستقر على الأرض الزراعية إلا من يقوم بالزراعة، والمدن التي سيتم إنشاؤها في الصحراء يستقر فيها من يعملون بقطاع الخدمات.

وفيما يختص بالاستثمارات الضخمة، لم يكن هناك أي ذكر للاستثمارات الخاصة بالتعليم، علمًا بأن التعليم هو الأساس في كل هذه المنظومة، لو تعلم الأفراد فهم الذين سيجدون فائدة في تنظيم الأسرة وخفض عدد أفرادها. وعلى سبيل المثال، لا تشتكي فرنسا من زيادة سكانية في حين أن مساحتها نصف مساحة مصر، وهي تشجع على النمو السكاني، والسؤال هو لماذا لا نستقر على شواطئ البحر في مصر؟ إن الاستقرار على شاطئ البحر يسمح باستعذاب المياه للشرب، وفي الوقت نفسه، يجب أن يتم ترشيد المياه المستخدمة في الزراعة، بمعنى أن نمط الزراعة ونظم الري لابد أن يُنظر إليهما بطريقة تعظِّم الاستفادة من الأرض. وفي إطار ما هو مطروح، وخصوصًا فيما سمعناه من أفكار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، لماذا لا يتم إنشاء مناطق صناعية حرة في بلادنا ويتم توفير العمالة لها مما سيقلل من نسب المهاجرين؟ أما من يريد أن يهاجر من مصر بعد أن تعلم تعليمًا عاليًا، فإن عليه أن يعيد إلى الدولة تكلفة تعليمه قبل مغادرته.

سعيد حسن زلط:

نتشرف بعرض هذه الإحصائيات بخصوص الثروة العقارية في مصر من وزارة الإسكان ومن الجهاز المركزي للإحصاء ومركز المعلومات بمجلس الوزراء بخصوص المشكلة السكانية وطرق علاجها. هناك ٨ ملايين شقة خالية ومغلقة، وهناك ٨ ملايين وحدة سكنية شاغرة، وهناك ٤٥ مليون دكان مغلق عمدًا من ملاكه، هذا بالإضافة إلى العذاب الذي يلقاه من يريد إصدار ترخيص للبناء، على الرغم من وجود جيش من السادة المهندسين ومفتشي البناء، كما أن العمارات المخالِفة في تزايد. وهناك ١١١ ألف عقار في طريقها للانهيار في الحاضر والمستقبل، هذا تصريح رئيس الجهاز الفني لأعمال البناء بوزارة الإسكان، وهناك ٥٥ ألف عمارة مخالِفة للبناء في الإسكندرية، و١١ ألف عمارة تحتاج إلى ترميم عاجل في الإسكندرية، وهناك عمارات كثيرة على كورنيش الإسكندرية بدءًا من أبي قير شرقًا وحتى أقصى الغرب مخالِفة لشرط مسافة البُعد عن الشاطئ المائي التي لا يجب أن تقل عن ١٥٠ إلى ٢٠٠ متر. وفي مصر، يوجد ٣٠ مليون وحدة سكنية مغلقة غير مستغلة تبلغ قيمتها السوقية الآن ٦ تريليون دولار ونحن في عام ٢٠٠٨، هذه ثروة

عقارية مجمدة عائدها السنوي صفر وهناك احتجاج شديد بشأنها، مما يقتضي ضرورة مواجهة ذلك بتطبيق المادة ٢٢ من الدستور المصري في شأن الملكية العقارية المستغلة بواسطة صدور الضرائب العقارية وصدور قانون البناء الموحد.

ممدوح محمود بدر (استشاري صناعات):

إن ثقافتي تجمع بين الثقافة الأوروبية والمصرية، وقد غادرت مصر منذ عشرات السنين، وتحررت من التدرج الوظيفي لأمارس حريتي في إعلان الكلمة الطيبة النافعة للوطن مصر، إذن، فأنا لست بعيدًا عن مشكلات مصر وقد كتبت كثيرًا إلى الجهات العليا موضحًا كيف تتعاون الوزارات مع بعضها البعض وكيف ننمي القيم والموارد المصرية المادية، وكتبت كثيرًا عن كيفية إحياء القيمة المضافة في الصناعة، إن مستقبل مصر ليس في الزراعة، ولكنه في القيمة المضافة عن طريق الأخذ بأسباب العلم ومساندة الجامعة والبحث العلمي، ولكنني أقول إننا كمثقفين للأسف مازلنا بعيدين عن صناع القرار.

عبد الفتاح متولي (نقابي بالمعاش وعضو اتحاد الكُتَّاب وعضو اللجنة الثقافية بنادي موظفي المحافظة وموظف سابق في المحافظة):

لا توجد لدينا مشكلة سكانية إذا ما أُحسن التصرف في هذا العدد، إنها نعمة وليست نقمة. إن هذا العدد بالنسبة لمصر القوية التي تتميز بصفاتها وثرواتها، إنها نعمة إذا ما استُغلت استغلالاً طيبًا. وإذا أضفنا ٦% أخرى إلى مساحة الـ ٦% الأصلية التي نعيش عليها، على أن تكون المساحة الإضافية من الصحراء الغربية بحيث تتحول إلى منطقة مأهولة بالسكان، فإن ذلك يحل لنا مشكلة السكان لمائة عام قادمة. إن مشكلتنا تكمُن أولاً في الروتين والبيروقراطية والتعقيدات وفساد الذمم والأدراج المفتوحة لبعض موظفي الحكومة التي تنتظر أموال الرشوة قبل القيام بأي عمل.

وقد شاهدنا مؤخرًا في التليفزيون أنهم في الهند يقومون بعمل معالجة كيميائية للقمامة تجعلها تنتج طاقة مماثلة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من مصادر الطاقة الطبيعية، ونحن لدينا في مصر قمامة تكفي نصف الكرة الأرضية! يجب أن نستغل ثروات مصر الغنية بمواردها قبل أن تكون غنية بأبنائها النابهين، لكن مليون قول لا يساوي شيئًا أمام فعل واحد لصالح الوطن والمواطنين، لابد أن يحدث تواصل بين المواطن وبين الأجهزة، وألا تترك الدولة البعض ممن تتضخم ثرواته لتصل إلى حدود غير معقولة دون سؤال. هناك دول تقدمت بسرعة الصاروخ ونحن مازلنا نؤمن بأن تجويع

الشعب يضمن عودته إلى العمل مرة أخرى في صباح اليوم التالي! وهذه موروثات لابد أن تتغير لأننا نعيش في عام ٢٠٠٨ وفي عصر التكنولوجيا والتحولات الكبرى.

محمد شمروخ:

نشكر الدكتور ماجد عثمان على المحاضرة المدعمة بالإحصائيات، لكنني أتصور أن هناك إحصائية مفقودة وهي إحصائية الإنتاج، في كل هذا الكلام لم نشعر أن الشعب المصري ينتج أي شيء، أين إحصائيات الإنتاج والصادرات؟ إن الحديث كله ينصب على ما نريد فقط، وأتصور أن هذه الندوة لو عُقدت سنويًّا فلن يتغير أي شيء، ونحن تحت مستوى خط الفقر المائي، نحن بدأنا نعاني من الشح المائي بالفعل، ولو لم يزد المصريون إطلاقًا في خلال السنوات القادمة فإننا مع ذلك سوف نعاني من مشكلات مياه وزراعة وإسكان. ومن هنا، يجب أن نناقش ماذا ستنتج مصر في الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة؟ وقد أصبح هذا السؤال مفتقدًا الآن للأسف الشديد، لأن الاستثمارات الموجودة الآن موجهة للسياحة وللعقارات الفخمة ولبناء المولات بمليارات، وبالتالي، فإن مستقبل مصر في ظل هذه الزيادة السكانية يتوقف على التصنيع والتصدير. وتسهم السويد التي يبلغ عدد سكانها ٩ ملايين نسمة بأكثر من ١% من الإنتاج العالمي، أما إسبانيا، فإن الناتج القومي لها يفوق الناتج القومي للعالم العربي كله.

محمد حسنين أحمد (موظف ومحرر صحفي):

لقد اكتشفت أن معظم القضايا تبتعد عن الجانب الديني، وفي هذه المرة نريد أن نخدم القضية من الجانب الديني، وإن تحدثنا عن قضية المشكلة السكانية من المنظور الديني فإنها تختلف تمامًا عن المنظور العلمي المتبع الآن في ظل إستراتيجيات العولمة، إن الدستور الإسلامي ينص على استئصال الفساد من المجتمع، ومن ثم سيكون هناك تقسيم عادل للثروات، وبالتبعية سيكون هناك توازن ونجاح لكافة المحاور التي تعمل عل نمو المجتمع. أما المنظور العلمي فله خططه العلمية، ونحن لا ننكره لكنه يواجهه تحديات كثيرة لأنه يحتاج لرقيب على كل فرد وذلك يصعب تطبيقه في العصر الحالي.

متحدث لم يذكر اسمه:

بالنسبة لدراسات الجدوى التي تتم لمشروعات الإسكان الحالية، ما الذي يحدد مكان دون آخر لإنشاء مشروع الإسكان هذا أو ذاك؟ هل هي دراسات جدوى متكاملة أم دراسات جدوى خاصة تتعلق بطبيعة كل مكان على حدة؟

عادل فتح الله هاشم (مهندس ومدير عام المجلس القومي للسكان بالإسكندرية ورئيس المجلس الشعبي المحلي بحي الجمرك):

لا أعرف لماذا نخاف من اتخاذ إجراء تشريعي بشأن الزيادة السكانية يتوافق مع الشريعتين الإسلامية والمسيحية، هذا ليس محظورًا على وجه الإطلاق. وأتساءل أيضًا لماذا لا يكون هناك وزارة مستقلة للسكان؟ ولماذا لا يتم فصلها عن وزارة الصحة؟ إن الوقت يتطلب إنشاء وزارة للسكان وشئون الأسرة حتى نكون ثالث دولة في العالم تقوم بهذا الإجراء بعد الدنمارك وإندونيسيا، كما أننا ثاني دولة عُقد فيها مؤتمر السكان العالمي في عام ١٩٩٤، كانت لدينا ديناميكية عالية فقدناها وفقدنا الدعم الخارجي في القضية السكانية والذي كان يعطي دفعة كبيرة للقضية السكانية، واليوم لم يعد لدينا أية موارد مالية لتمويل القضية السكانية. ويعلم الدكتور ماجد عثمان أن مواردنا المالية ٥٦,٥% على مستوى الجمهورية، ونود لو تصل إلى ٧٥%، أعرف أن هذا طلب غير مُلبى لكن أتمنى أن يتم حتى نستطيع أن نقتحم العشوائيات والمناطق النائية التي تواجهها أخطار المشكلة السكانية.

محمود الدسوقي محيي الدين (طالب جامعي):

إنني أختلف مع الدكتور ماجد عثمان على الرغم من احترامي له كأحد أهم الوجوه المشرقة للمثقفين المصريين، وذلك لأن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذها، إن المشكلة السكانية ليست مشكلة ولا طامة كبرى، بل هي ستار لمشكلة أكبر. ونحن نواجه اليوم مشكلاتنا الكبيرة، وبدلاً من التفكير في علاج هذه المشكلات، نتطرق إلى مشكلة مستقبلية الله أعلم بها، إن هذا نوع من التقصير من وجهة نظري. ومن ناحية أخرى، إننا بدلاً من سياسة علاج الجرح نستعمل سياسة بتر الجرح، بمعنى أننا بدلاً من أن نعالج المشكلة ونوفِّق بينها وبين المطلب الديني في هذا الشأن نشكو منها، ونحن بلد إسلامي وينبغي علينا ألا ننسى ذلك وألا نكون بلدًا علمانيًّا بأي حال من الأحوال، والله العليم بأحوال الناس والأعلم بمصالحهم، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم ما معناه "تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الناس يوم القيامة".

علي عبد الرازق جلبي (أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية):

نرحب بالدكتور ماجد عثمان ونحن نتابع الإسهامات التي قدمها على مستوى مصر، إن المشكلة السكانية تُعالج في مصر منذ الخمسينيات، وقد استعرضت المحاضرة كل الجهود التي بُذلت في هذا المجال، لكن حتى فيما هو مطروح من معالجة لهذه المشكلة من التركيز على النمو السكاني والخصائص السكانية وإعادة توزيع السكان. ومن الواضح أن هذا العرض يبين أن المشكلة تكمُن في

النمو السكاني، ويظهر ذلك فيما تم عرضه من فرص ومن تحديات وسياسات، كلها تدور في هـذا الفلك. لكن ما نفكر فيه ونحن نقوم بحل إحدى المشكلات هو سؤال: ما التصور الواجب علينـا أن نتبناه؟ هل نظل نسير على حسب نموذج القائد التابع الذي نسير عليه؟ بمعنى أننا نتصور أن النمو هو القائد وتتبعه بعد ذلك الجوانب الأخرى من المشكلة السكانية، وأننا لو قمنا بحـل مشـكلة النمـو فسوف يتم حل الخصائص وتوزيع السكان. وأتصور أن الأمر يحتاج إلى إعادة نظر وخاصة أننا طوال الفترة الماضية منذ الخمسينيات وحتى يومنا هذا، أنفقنا ملايين الجنيهات على الاهتمام فقط بجانـب النمو السكاني، وهذه الملايين كان يجب أن تُستثمر لكي تُستغل في معالجة المشكلة بشكل آخر، وهو المتعلق بضرورة أن نتحول من التنظيم إلى الجودة، من الاهتمام بكل ما يتعلق بتنظيم الأسرة وكل ما يتعلق بهذا التنظيم لمواجهة التيار المتزايد نحو الزيادة السكانية إلى الجانب الآخر وهو موضوع الجـودة أو النوعية، إن الجودة هي المخرجات وهي التي يجب أن نفكر بها في الأساس والتي تتعلـق بنوعيـة السكان التي نتمنى أن تكون موجودة وتتمتع بمميزات التعليم والصحة والثقافة والإنتاجية، ولـذلك، فإن هذه هي القاطرة التي يجب أن تجر من ورائها نمو السكان وبعد ذلك إعادة توزيعهم. إن محاولـة الوصول بالخصائص السكانية إلى هذا المستوى العالي هو الذي سيحل مشكلة النمو والتوزيع. علينـا أيضًا أن نتحول إلى سياق موازٍ للتنظيم والجودة، إن السياق الذي تعمل فيه هذه البرامج لابد أن يُعاد النظر فيه، ولابد أن يشارك الناس في صنعه. لابد أيضًا من الإنصاف ومن التقليل من اللامساواة ومن التمييز ومن تحقيق العدالة، ونحتاج أيضًا إلى أن نتعامل مع العالم بشكل آخـر، وأن نحـاول بقـدر الإمكان أن تكون عندنا إمكانات في التعامل الخلاق مع العولمة لأن ذلك سينعكس أيضًا على المشكلة السكانية.

ماجد فهمي (دكتور واستشاري اتصالات):

لقد عدت إلى الإسكندرية بعد غياب ١٢ سنة لأجد أن الناس خارج القاهرة لا تعرف مـا هو المركز الديموجرافي ولا أحد يعرف شيئًا عن الأبحاث والإحصائيات التي تمت لمعرفـة الأوضـاع السكانية، ولا يتخيل أحد كم المجهود ولا كم الندوات التي تتم في شتى الموضوعات، وأتمنى أن يكون هناك نوع من التواصل حتى لا يُهدر كل هذا المجهود هباءً.

محمد مصطفى كامل (محاسب):

في الحقيقة، نلاحظ أن مشكلة السكان أصبحت شماعة المشاكل، بمعنى أن أي أداء اقتصادي فاسد أو أي مشكلة تعليمية يفشلون في حلها أو أية مشكلات أخرى فإن الأمر كله يرجع ببسـاطة إلى مشكلة السكان التي أصبحت تُستخدم إعلاميـًا بطريقة سيئة. وإذا كنت أتفق مـع الـدكتور

ماجد عثمان في أنها مشكلة بالفعل، إلا أنني لا أستطيع أن أنكر أن البشر مورد يجب أن يحسن استغلاله، إن مشكلتنا تكمُن في التنظيم، حيث يتخرج سنويًّا في كلياتنا النظرية عشرات الآلاف، لكننا لو قمنا بتنظيم هذه المسألة فإن النتيجة ستختلف تمامًا.

نادية الشاذلي (أستاذة جامعية):

لقد زودنا الدكتور ماجد عثمان برؤية إستراتيجية على مستوى الماكرو، وأنا أريد إثارة مسألة تنظيم الأسرة على مستوى المايكرو من خلال تجربتي في العمل التطوعي الخيري، ومن خلال دراسة قمت بها عن تنظيم الأسرة في الإسلام، ومن وجهة نظري يوجد طرفان مهمان جدًّا للاستعانة بهما لتوعية السكان بهذه المسألة؛ أولاً: أئمة المساجد وخصوصًا في القرى والنجوع، ثانيًا: الدايات، وأقول ذلك لأنني كنت أعمل تطوعيًّا في إحدى القرى القريبة من المدينة، ومن ضمن الخدمات التي كنا نؤديها كانت عيادة أدخلنا عليها نظام تنظيم الأسرة، وقمنا بتوزيع اللولب البلاستيك المانع للحمل بالمجان على السيدات، ولأن الدايات يستطعن أن يدخلن كل البيوت بدون حرج، فقد اشترت إحداهن عروسة بلاستيك وتحولت ببيوت السيدات اللائي قمن بتركيب اللولب وأعلنت بينهن أنهن بعد أن ينزعن اللولب فإنهن سينجبن أطفالاً يشبهون هذه العروسة البلاستيكية! لقد كان الخطأ الذي ارتكبناه في حملتنا المجانية أننا لم نستوعب أهمية الداية وتأثيرها و لم نهتم بتوعيتها، وهذا اقتراح لإضافته لأي برنامج. النقطة الثانية المتعلقة بالبحث الذي قمت به عن تنظيم الأسرة في الإسلام، والذي ذكرت فيه أن الإسلام لا يعترف بتحديد النسل بمعنى أنه غير مسموح لزوجين أن يحددا عدد الأطفال الذين سيقومان بإنجابهم، أما تنظيم الأسرة فهو مسألة أخرى، ووجدت العديد من النصوص الدينية والأحاديث الشريفة التي تدعو إليه، بمعنى أنه حتى يقرر الإنسان الإنجاب فإنه يجب على الزوج أن تتوفر لديه المقدرة المادية ويجب على الزوجة أن تكون بصحة جيدة وأن يكون لديها الوقت الكافي الذي تعطيه لأبنائها، وألا تختلف رعايتها للطفل الثاني أو الثالث عن رعايتها للطفل الأول، فهذه هي الشروط التي يتضمنها الإسلام ولا يُعلِن عنها. وعلى الرغم من أن برامج تنظيم الأسرة بدأت منذ الخمسينيات، لكنها للأسف برامج متعثرة، وأتساءل لماذا كان برنامج مكافحة البلهارسيا ناجحًا؟ لماذا انخفضت نسبة الإصابة بها بعد إعلانات التليفزيون؟ أؤكد في النهاية على ضرورة أن يرتكز البرنامج القومي على الحقائق الواقعية.

عادل إبراهيم:

أود أن أقول إنه "لا يُفتى ومالك في المدينة"، إن كل مشكلات مصر وأزماتها تظهر عند الدكتور ماجد عثمان في مركز دعم القرار بأرقام وإحصائيات، وحل هذه المشكلات عنده أيضًا.

لكن للأسف يبدو أن حكوماتنا لا تنجز عملها بكفاءة، وأن هذه هي فعلاً المشكلة الحقيقية. كما تتجلى مشكلة أخرى تتمثل في عدم وجود إستراتيجية للتحرك ولا مشروع قومي يجتمع الناس حول تنفيذه، ويتسبب تغيير الحكومات في توقف الكثير من البرامج أو تعثرها. وفيما يختص بتعداد السكان والموروث الديني المتعلق بهذه المسألة أقول إن غلاء الأسعار وصعوبة المعيشة وتكاليف الحياة قادرة على حل مشكلة الإنجاب، والدليل على ذلك أنه في الأحياء الشعبية أصبحوا يكتفون بطفل أو اثنين على الأكثر. وبالنسبة للتدريب المهاري والتكنولوجي، أقول إن هذا الأمر غائب عن حساباتنا، وفي الوقت نفسه تعاني أوروبا من نقص العمالة ومن نقص السكان، فلماذا لا يكون هناك اتفاق بيننا وبين الاتحاد الأوروبي لتدريب العمالة المصرية في أوروبا ومساعدتها على العمل بغرض أن تكون مصدرًا مُدِرًّا للدخل في مصر، فلا يمكن أن نبحث عن الماء ونحن نحمله على ظهورنا، إن التكامل الاقتصادي لا يكون فقط بين دول العالم العربي التي تفتقر إلى الوحدة وتعاني من التخلف، بل يمكن أن يكون هناك تكامل اقتصادي بين مصر والسودان، وهذا التكامل وحده كفيل بحل مشكلات كثيرة في البلدين.

أحمد جلال:

أثارني موضوع هجرة العقول إلى كندا، وأقول إن هذه المشكلة ليس سببها التقليل من أعداد السكان، ولكن سببها الأساسي مشكلة التوريث في الوظائف العامة، بمعنى: لو أننا ننظر إلى الفساد الذي يحدث في كلية الطب التي تفرض أن يكون ابن الأستاذ مثله، مع العلم أنه من الممكن أن يكون هناك طالب آخر من أسرة فقيرة متفوق في دراسته، والفساد في التعيين في الهيئات القضائية، وقد مررت أنا شخصيًّا بهذه المشكلة، عندما يكون هناك ابن لأستاذ في الكلية تقديره أقل مني ومع ذلك يتم تعيينه في هيئة قضائية ولا يتم تعييني، إذن، فمن حقي أن أسافر بحثًا عن فرصتي في الخارج وذلك سيكون أفضل من أن أظل أعاني من الظلم في وطني. وبالنسبة للزميل الذي تفضل وطلب أن يدفع الشاب الذي يهاجر تكاليف تعليمه العالي قبل الهجرة، فإنني أقول له إنه يكون قد دفعها عندما يشعر بأنه على الرغم من وصوله إلى درجة معينة من التعليم ويحصل على تقديرات؛ ومع ذلك لا يتم تعيينه في المكان الذي يستحقه فإنه يكون بالفعل قد دفع الثمن قبل أن يسافر.

أنيسة حسونة:

أشكر كل أعضاء منتدى الحوار لأن المداخلات ثرية وتحتوي على أفكار وإضافات، وما لاحظته بالفعل وما أعتقده أيضًا أن نوعية السكان لها علاقة بنوعية التعليم الذي يتم توفيره، والذي

يتيح للمتعلمين مستوًى راقيًا يؤهلهم لسوق العمل بشكل جيد. كما أن العدالة في التوزيع من أخطر المشكلات الاجتماعية التي من شأنها زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

ماجد عثمان:

في الحقيقة، لم أقصد أبدًا أن أقول إن المشكلة السكانية هي المشكلة الوحيدة في مصر، إنها قطعًا ليست كذلك. وفي المداخلة الأخيرة التي تحدثت عن الفساد في التعيينات وهي إحدى أخطر المشكلات التي تواجهنا ولا يمكن أن نقلل من أهميتها، إن قضية الفساد في مصر إحدى القضايا التي لابد من التصدي لها بحزم شديد، ونحن جميعًا نعاني منها وهي تؤدي إلى خسارة كبيرة، وهذا موضوع لا يمكن أن نختلف فيه.

وقد ثار في المحاضرة سؤال عما إذا كانت المشكلة السكانية نعمة أو نقمة، وأقول إنها ليست بالضرورة نقمة، وليست بالضرورة نعمة في كل الأوقات، لأنه في ظل ظروف معينة متاحة للمجتمع فإنه لا يستطيع توظيفها بشكل إيجابي. وأود أن أفرق بين نسبة ١,٨ مليون مولود سنويًّا التي تتحقق في ألمانيا واليابان مجتمعتين بناء على عدد سكانهما معًا البالغ ٢١٠ ملايين نسمة وبين ما ذكرناه من أن النسبة في مصر مماثلة، ومن هذه النسبة يمكن ببساطة أن نقارن بين الموارد التي تذهب لتعليم الطفل في اليابان وألمانيا وتلك التي تذهب إليه في مصر لندرك الفارق الكبير. إذا توفرت في مصر موارد مماثلة فلا ضير من الاستمرار في الزيادة السكانية الحالية، لكن الواقع في مصر مختلف، إن ميزانية التعليم قبل الجامعي في مصر لا تتعدى ٢٥ مليار جنيه، وتنفق الأسر المصرية ١٥ مليار جنيه على الدروس الخصوصية، أي أن المجموع حوالي ٤٠ مليار جنيه مصري يتم إنفاقها، أما الأطفال في ألمانيا واليابان والذين يظهر منهم المخترعون والمبتكرون فإن أضعاف هذا الرقم يُنفق عليهم.

وأؤكد لكم أن هناك أطفالاً في مصر عباقرة وأنصاف عباقرة ونابغين، ومن الممكن أن يكونوا مشروعات ناجحة لمخترعين وفنانين وعلماء وعلى المستوى العالمي، فأين يذهب هؤلاء؟ إنهم إما لا يتعلمون، وإما تُهدر طاقاتهم في العمالة المبكرة أو غير ذلك، فماذا سيكون مصيرهم بعد ذلك؟ إنني لا أتحدث عن الزيادة السكانية كنقمة أو كنعمة على إطلاقها، بل أتحدث عن الزيادة السكانية في ظل الظروف الراهنة التي تحكم مصر والتي لا تضمن على الإطلاق أن كل من يولد سيكون منتجًا إنتاجًا عاليًا لبلده عندما يكبر، لأن هذا ببساطة غير ممكن في ظل الموارد المحدودة.

إن كل القضايا التي أثيرت ظواهر لأسباب، مثلاً السؤال حول ارتفاع نسبة التخصص الأدبي ترجع إلى أنه من الممكن تكديس الآلاف في محاضرات نظرية يستمعون إليها وينتهي الأمر، ويختلف الأمر بالتأكيد بالنسبة للدراسة العلمية التي تحتاج إلى معامل وأجهزة تعليمية. وهل المطلوب من الدولة المصرية أن تمنح تعليمًا مجانيًّا لعشرين ألف فرد يلتحقون بكلية الحقوق سنويًّا؟ أم أن الأفضل تحويلهم إلى تخصصات أخرى مثل الهندسة والتمريض والتدريس الذي يحتاج إلى أعداد لا يجدها؟ إن الأعداد الكبيرة للطلبة تضغط بشدة على المنظومة التعليمية بحيث إنه لا يمكن فتح المجال لعشرين ألف طالب في كلية الهندسة أو العلوم لكن يمكن ذلك في كليات الحقوق والآداب، وهي مشكلة كبيرة جدًّا سببها الرئيسي هو العدد.

وحول نقل السكان إلى شواطئ البحر لأن هذا يزيد فرصهم في الحياة، وكذلك مشروعات ترشيد المياه وغيرها، أقول إنه دون أن أقلل من أهمية هذه المشروعات من الممكن أن يتم تقليل استخدام المياه بنسبة ١٠% أو ٢٠% لكن، مازالت المشكلة موجودة وقائمة. وإذا كانت فرنسا لم تشتكِ من الزيادة السكانية فإننا إذا جمعنا مواليد فرنسا مع مواليد إيطاليا وإنجلترا فإنها تبلغ ١,٨ مليون مولود، إن فرنسا وحدها تنجب في السنة الواحدة ٧٠٠ ألف طفل، في حين تنجب مصر ١,٨ مليون طفل، إن أوروبا تحتاج إلى سكان اليوم وسوف تزيد احتياجاتها غدًا، فهل سنظل نعلم أولادنا وننفق عليهم سنين طوال حتى نرسلهم في النهاية للعمل في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا؟ هل هذا هو ما نريده؟ أن تنتج مصر شغالين لأوروبا؟ وقد ضربت مثلاً بمبيعات شركة نوكيا في فنلندا، هل يتصور أحد أن هناك فنلنديًّا سيفكر في الهجرة إلى أمريكا؟ بالطبع لا، وذلك لأنه استطاع أن ينتج في بلده منتجًا متميزًا بمستوى عالمي فزاد دخله ودخل بلاده وأعفاه من مشقة الهجرة، هذا هو ما نريد إنجازه في مصر، لكننا لن نستطيع تحقيق ذلك أبدًا في منظومة تعليمية يدخلها سنويًّا ما يقترب من ٢ مليون طفل إلى المرحلة الابتدائية نود أن نعلمهم جميعًا تعليمًا راقيًا. وأتصور أن مصر غنية لو كان أولادها متعلمين بشكل متميز ومنتجين، لكن الموارد الطبيعية في مصر نادرة، ومن يقول إن مصر غنية بمواردها فليقارنها بالسعودية أو بالمكسيك أو بالأرجنتين أو بتركيا وهو يعرف ويتأكد أنها ليست غنية بمواردها الطبيعية، وأنها ستكون غنية في حالة واحدة: لو أن أبناءها الذين يبلغ عددهم أكثر من ٧٠ مليون فرد تحولوا إلى ٧٠ مليون منتج بالمقاييس الدولية، لا يجب أن نقول كلامًا مرسَلاً، انظروا إلى نسب إنتاج الحديد والفحم والبترول واليورانيوم والذهب وغيرها في العالم لنتأكد أن مصر ليست غنية بهذه الموارد، إذا تحدثنا بالأرقام فسوف يختلف الأمر بالتأكيد عن مجرد شعارات نرددها.

أما عن المنظور الديني لموضوع السكان، فأقول إنني ألاحظ قدرًا من الانتقائية في استدعاء النصوص الدينية، لأنه كما أن هناك حديثًا للرسول عليه الصلاة والسلام يقول "إني مباهٍ بكم الأمم يوم القيامة"، فهناك أيضًا حديث آخر يقول ما معناه "سيأتي يوم على أمتي تتكالب الأمم عليها كما تتكالبُ الأَكَلَةُ على قصعتها"، فسأله الصحابة "أمن قلة نحن يا رسول الله؟" فرد عليه الصلاة والسلام "بل كثرة ولكن غثاء كغثاء السيل". إن فكرة الكثرة والجهاد بالإنجاب تحتاج إلى نقاش عقلاني. وهنا لابد أن ننظر إلى الأمثلة التي عرضناها ومنها إيران التي كان متوسط الإنجاب فيها في عام ١٩٨٨ أعلى من متوسط الإنجاب في مصر، فقد كان متوسط عدد أطفال الأسرة بها ٥,٥ طفل لكل أسرة، في حين كان في مصر في هذا الوقت ٤,٥ طفل لكل أسرة، واليوم في عام ٢٠٠٨ يبلغ المتوسط في مصر ٣,٢ طفل لكل أسرة أما إيران فالمتوسط طفلان لكل أسرة. وقد استشهدت بمثالها وتحدثت به مع أحد الشيوخ، فكان رده بأن إيران شيعة ولا علاقة لهم بنا! وكان التعليق على تركيا بأنهم علمانيون وكان التعليق على إندونيسيا بأنهم بعيدون عن الإسلام ولا يعرفون! إذن، لنصنع لأنفسنا في مصر قصة مختلفة تتواءم مع أفكارنا وقيمنا الدينية على أن نجد لأنفسنا مخرجًا من هذا المأزق. إننا نستورد ٤٠% من القمح، وبعد ٢٠ سنة ستصل نسبة استيرادنا إلى ٨٠%، لأنه كيف سنزرع القمح على أرض زراعية تتناقص في مواجهة صحراء لا مياه فيها؟ وكيف سنستطيع الوقوف في وجه العالم؟ وكيف سنكون أصحاب قرار ونحن نستورد ٨٠% من غذائنا الرئيسي؟

المسألة الأخرى تتعلق بالانتقائية في استدعاء الأحكام، وأعتقد أن كثيرًا من المناقشات عن السكان تتطرق إلى مدى مشروعية تنظيم الأسرة من الناحية الدينية، لكن لا يتم التحدث بنفس الحماس عن الكذب والرشوة والغش وغير ذلك، إن توظيف الخطاب الديني لمكافحة الفساد، أكثر أهمية في حياة الناس من اهتمام من يختار الاكتفاء بطفلين بالخروج عن الشرع. لابد أن يتميز الخطاب الديني بقدر من الوعي بظروف المجتمع مع عدم الانتقاء في النصوص الدينية، لأن الوضع بهذا الشكل يصبح مثيرًا للدهشة.

وحول ما أثير عن أن الحكومة تستخدم المشكلة السكانية كشماعة، أقول إن الواقع يقول إنها مشكلة فعلاً، إن معدلات الزيادة السكانية التي تشهدها مصر سواء مقارنة بالموارد المتاحة أو بالخدمات الأساسية المطلوبة أو مقارنة بالمعدلات التي تشهدها الدول الأخرى يثبت أنها مشكلة.

أما قضية التحول من فكرة الترويج لتنظيم الأسرة إلى جودة الإنسان المصري، فأقول إنه لا يوجد خلاف على أننا ينبغي أن نربي الإنسان المصري ونعلمه بشكل أفضل حتى يكون منتجًا بالمعايير

الدولية، ولكن ما أود قوله هو أن هناك حلقة مفرغة، فحتى يتعلم الأفراد تعليمًا عاليًا لابد أن تنخفض الأعداد الحالية وأن يتوازن معها عدد المدارس والمدرسين ونوعية المناهج وحيز المدارس والفترات الدراسية، كل هذه العوامل تجعل الانتقال إلى مرحلة الجودة صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

وفي النهاية أكرر أن المشكلة السكانية ليست المشكلة الوحيدة في مصر، ولكنها إحدى أكبر المشكلات، ولا نستطيع أن ننظر إليها بعيدًا عن المشكلات الأخرى، لابد أن ننظر إلى المشكلات بشكل متكامل، لكن المشكلة السكانية عمود فقري يؤثر على جهود التنمية، وحلها من شأنه نقل المجتمع المصري نقلة إيجابية.

أنيسة حسونة:

في النهاية، أشكر الدكتور ماجد عثمان على محاضرته القيمة وإلى لقاء قادم في منتدى الحوار.